

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للربع الأول من العام 2025

5 مايو 2025

المشاركون:

السيد/ وليد مندني - الرئيس التنفيذي بالوكالة

السيد/ ديفيد شالينور - رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة إيلينا سانثيز - المجموعة المالية هيرميس



إيلينا:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً. أنا إيلينا سانتشيز. أود نيابة عن المجموعة المالية هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الأول من العام 2025. أنه لمن دواعي سروري أن يكون معنا في هذا اللقاء من بنك الخليج كل من السيد/ وليد منندي - الرئيس التنفيذي بالوكالة، والسيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين.

وهنا سأترك المجال للسيدة/دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالإعلان عن أرباح بنك الخليج للربع الأول 2025. سنبدأ اللقاء اليوم بتسليط الضوء على أهم وأبرز مستجدات البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال الربع الأول من 2025 والتي سيقدمها لنا الرئيس التنفيذي بالوكالة السيد/ وليد منندي، وسيلي ذلك عرضاً تفصيلياً للنتائج المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وللعلم، فإن جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي تم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول عدم تكرار العملة عند مناقشة مبالغ محددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة التي سنتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. بإمكانكم إدخال أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء، علماً أن العرض التقديمي سيكون متاحاً على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها للجمهور. وأود أن أفت عنايةكم إلى الإفصاح الوارد في **صفحة 10** من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حال وجود أي أسئلة لديكم.

والآن أترك المجال للسيد/ وليد منندي. وليد؟



صباح الخير ومساء الخير جميعاً.

يعكس الأداء المالي لبنك الخليج في الربع الأول من عام 2025 التحديات المستمرة التي تواجه القطاع المالي. وعلى الرغم من استمرارية الأوضاع الاقتصادية غير المؤاتية، إلا أن بنك الخليج لا يزال يتمتع بأساس قوي ومتين مدعوماً بميزانية عمومية مرنة، ونهج سليم لإدارة المخاطر، وتوجه استراتيجي واضح. بينما كانت صافي الأرباح البالغة 9.4 مليون دينار كويتي والدخل التشغيلي البالغ 44.0 مليون دينار كويتي المحققان للبنك في الربع الأول من 2025 أقل مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، إلا أن ذلك كان نتيجة لعوامل مشتركة في القطاع المصرفي، بما فيها انخفاض أسعار الفائدة التي استمرت بالضغط على صافي الهوامش وإجمالي الربحية.

لا تزال الأوضاع الاقتصادية العالمية تشهد تقلبات مستمرة، فالتوترات الجيوسياسية والتعريفات الجمركية التي تم فرضها حديثاً واستمرارية القيود على التجارة قد أثرت على ثقة المستثمرين. وبالتالي فإن هذه التطورات الأخيرة قد تؤثر على الإنفاق الحكومي على رؤوس الأموال، وخاصةً على المشاريع التنموية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إبطاء الطلب على الائتمان وتخفيف جاذبية الاستثمار.

على الصعيد المحلي، تمثل الإصلاحات الحكومية الأخيرة فرصاً واعدة للازدهار المحلي، ومن المتوقع أن يؤدي إقرار قانون السيولة والدين العام الذي طال انتظاره، والذي حدد سقف الدين العام بـ 30 مليار دينار كويتي، إلى تمكين الحكومة من تمويل المبادرات الاستراتيجية للبنية التحتية ودعم الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام وخلق فرص جديدة للنمو في القطاع المصرفي. وكذلك، من شأن مشروع قانون التمويل العقاري تذليل الصعوبات القائمة في قطاع الإسكان العام من خلال السماح للبنوك التجارية بتقديم حلول تمويلية للمنظومة الإسكانية، وبالتالي فتح مجالات جديدة أمام البنوك المحلية لتحقيق الإيرادات والنمو. وتتماشى هذه التشريعات مع رؤية الكويت 2035 ومن المتوقع لها أن تعزز ثقة المستثمرين وتدعم الازدهار على المدى الطويل.

عندما نسترجع أداء البنك في الربع الأول من العام 2025، نرى إصرارنا على خلق قيمة مستدامة في خضم الضغوطات الناتجة عن عوامل الاقتصاد الكلي. وبالرغم من تأثير الأداء المالي للبنك بالعوامل المشتركة في القطاع المصرفي، إلا أننا أحرزنا تقدماً جيداً على عدة أصعدة استراتيجية ستعزز قوة



البنك وتوجهه على المدى الطويل.

وقد نجح البنك خلال هذا الربع من العام في إتمام أول صفقة له في أسواق القروض المشتركة الدولية حصل من خلالها على تسهيلات غير مؤمنة لأجل بقيمة 650 مليون دولار أمريكي. وقد شهد حجم الطلب على المشاركة في القرض إقبالاً كبيراً من المؤسسات الإقليمية والعالمية، مما يؤكد ثقة المستثمرين بالجدارة الائتمانية للبنك ورؤيته الاستراتيجية، ويسمح له بتنوع قاعدته التمويلية، وتعزيز قدرته المالية، ويحقق له المكانة المناسبة لتدعيم فرص النمو المستقبلية بشكل أكثر فعالية.

وفي الوقت نفسه، نواصل الاستثمار في أئمن أصولنا، أي موظفينا. فقد استمرينا خلال هذا الربع من العام في استثمارنا طويل الأجل في فريقنا القيادي من خلال تمكين الكفاءات وتأهيلها للانتقال إلى المناصب القيادية العليا، مما يعكس حرصنا على تعزيز المهارات الوطنية وبناء القيادات من داخل المؤسسة، لتعزيز الاستمرارية ودعم قدراتنا على مواجهة المتغيرات المتسارعة في الأسواق المتطورة.

بالتطلع إلى المستقبل، لا نزال محافظين على التزامنا بدعم عملائنا، وتحقيق التميز التشغيلي، وتنفيذ مبادرات استراتيجية تدعم جهودنا لمواصلة النمو والصمود بشكل مرن في مواجهة البيئة الاقتصادية المتغيرة."

مع تقدمنا في العام 2025، يواصل بنك الخليج تركيزه على تنفيذ أولوياته الاستراتيجية بكل إصرار وعزيمة. وتماشياً مع رؤيتنا طويلة الأمد للتنمية المستدامة، فقد باشرنا العمل على بناء الهيكل الأساسي لمشروع التحول إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حال حصول البنك على الموافقات اللازمة من قبل الجهات الرقابية، وهذه الخطوة أساسية وهامة للمواءمة مع رؤيتنا المستقبلية بتحقيق الاستمرارية والنمو المستدام.

والآن بالانتقال إلى الصفحة رقم 2، اسمحوا لي أن أخص نتائجنا المالية في ستة نقاط رئيسية:

أولاً، حقق البنك صافي ربح بمقدار 9.4 مليون دينار كويتي للأشهر الثلاثة الأولى من 2025، أي إنخفض بمقدار 3.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 27.3% مقارنة بصافي الربح المحقق في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2024 البالغ 12.9 مليون دينار كويتي.

ثانياً، حقق بنك الخليج دخلاً تشغيلياً وقدره 44.0 مليون دينار كويتي للأشهر الثلاثة الأولى من العام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 4.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.9% مقارنة بالفترة نفسها

[GBK Classification: PUBLIC]



من العام الماضي.

ثالثاً، بلغ إجمالي القروض والسلف 5.9 مليار دينار كويتي، أي زيادة بمقدار 158 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 2.8% مقارنة مع 31 ديسمبر 2024. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى قطاع الشركات.

رابعاً، بالرغم من ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة إلى 1.5% كما في 31 مارس 2025، حافظت المحفظة على متانتها بفضل وجود نسبة تغطية قوية لهذه القروض غير المنتظمة البالغة 305% مما يدل على كفاية المخصصات والضمانات.

خامساً، كما في 31 مارس 2025، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.9% محققة بذلك مصدرة بواقع 290 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 17.0% محققة بذلك مصدرة بواقع 304 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

سادساً وأخيراً، لا يزال البنك يحظى بالمرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:

- قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك عند "A3"، مع نظرة مستقبلية "إيجابية".
- كما قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف البنك لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" وتثبيت تصنيف الجدى المالية عند "bbb-".
- كما ثبتت وكالة كابيتال إنتلجنس تصنيف العملات الأجنبية للبنك على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

ويعكس الأداء المالي لهذه الفترة ضغطاً يظهر عبر العديد من المؤشرات الرئيسية، مما يؤكد أهمية اليقظة الدائمة والإدارة السليمة في كافة المجالات. وبالرغم من إدراكنا لوجود التحديات، فإن قدرتنا على المحافظة على النمو المستدام لمحفظة القروض واستقرار مستويات رأس المال تمنحنا القدر المناسب من المرونة التي تمكننا من تجاوز هذه الفترة. وبالتطلع إلى المستقبل، نواصل تركيزنا على

[GBK Classification: PUBLIC]

تعزيز جودة الأصول والكفاءة التشغيلية، والحفاظ على مركز قوي لرأس المال قادر على دعم أنشطتنا وتلبية احتياجات عملائنا.

وبهذا، سأترك الكلمة لرئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور، الذي سيناقد بياننا المالية للأشهر الثلاثة الأولى من 2025 بمزيد من التفصيل. شكراً لكم. ديفيد، الكلمة لك.

ديفيد: شكراً ولید.

ديفيد: **بالانتقال إلى الصفحة رقم 3**، يمكننا أن نرى التغيير في صافي الربح من 12.9 إلى 9.4 مليون أي إنخفض بمقدار 3.5 مليون أو بنسبة 27%.

وتحليل العناصر الماثلة أمامنا، يتضح أن التراجع الأكبر سُجل في إيرادات الفوائد بمقدار 6.0 مليون، يليه زيادة المصروفات التشغيلية بمقدار 1.5 مليون، والتي كانت بمعظمها مدفوعة ببند المصروفات الأخرى. وهناك انخفاضاً بمقدار 1 مليون مرتبطاً بالإيرادات من غير الفوائد، مدفوعاً بانخفاض صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات.

كما ان هناك انخفاضاً في كل من مصروفات الفوائد بمقدار 2.7 مليون، وفي التكاليف الائتمانية بمقدار 1.3 مليون، وفي المخصصات العامة بمقدار 0.8 مليون.

وانتقالاً إلى الصفحة رقم 4، أمامنا تحليل مفصل لبيان الدخل.

على السطر 1، انخفضت إيرادات الفوائد بمقدار 6 مليون أو بنسبة 6% في الربع الأول مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تأثير عملية إعادة تسعير القروض استجابةً لتخفيض سعر الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي بمقدار 25 نقطة أساس، وتخفيض سعر الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي بمقدار 100 نقطة أساس من سبتمبر إلى ديسمبر من العام الماضي. فقد أدت هذه التخفيضات في أسعار الفائدة إلى انخفاض إيرادات الفوائد لدى قطاع الشركات وأنشطة الخزينة وخاصةً أنها شهدت نمواً في حجم الأصول المقومة بالدولار الأمريكي خلال العام الماضي. كما شهدنا تحولاً في توزيع الاستثمارات عبر فئات الأصول المختلفة حيث كان التوجه إلى قطاع الشركات، الأمر الذي ساهم في زيادة الضغوط على الهوامش.

على السطر 2، انخفضت مصروفات الفوائد بمقدار 2.7 أو 5% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي،

[GBK Classification: PUBLIC]



إلا أن هذا الانخفاض لم يتوازن مع الانخفاض في إيرادات الفوائد، الأمر الذي يعكس إلى حد ما بطء وتيرة إعادة تسعير الالتزامات.

على السطر 3، انخفض صافي إيرادات الفوائد البالغ 35.1 أو بنسبة 9% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي.

على السطر 4، انخفضت الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 1، أو بنسبة 10% لتبلغ 8.9 في الربع الأول، مدفوعة بشكل أساسي بانخفاض صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات.

على السطر 5، انخفض الدخل التشغيلي بمقدار 4.3 أو بنسبة 9%.

على السطر 6، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 1.5 أو بنسبة 7%. إلا أنها انخفضت بمقدار 2.1 أو بنسبة 8% مقارنةً بالربع الرابع من 2024، مما يظهر اتباع أسلوب متحفظ لإدارة النفقات.

على السطر 7، انخفض الربح التشغيلي قبل الأخذ بإجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 5.7 أو 22% ليصل إلى 20.9.

على السطر 8، ترون التكلفة الائتمانية قد انخفضت بمقدار 1.3 لتصل إلى 10.1 في الربع الأول من 2025. وهذه التكلفة تعزى بمعظمها لقطاع الأفراد خلال هذه الفترة.

على السطر 9، انخفضت المخصصات العامة بمقدار 0.8 نظراً لانخفاض حجم القروض التي تتطلب استخدام المخصصات العامة مقارنةً بالعام الماضي، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم تجنب 1% كمخصص عام مقابل القروض الغير حكومية المسجلة خلال الربع.

بالانتقال الى الصفحة رقم 5، يمكننا الاطلاع على الميزانية العمومية للبنك.

على السطر 8، نجد صافي القروض والسلف البالغ 5.6 مليار قد ارتفع بنسبة 4% مقارنةً بنفس الفترة في العام الماضي وبنسبة 3% منذ بداية العام حتى تاريخه، وتظل أعمال قطاع الشركات هي المحرك الأساسي لهذا النمو في محفظة قروض البنك في الوقت الراهن.

على السطر 13، نرى أن إجمالي الأصول قد ارتفع بنسبة 4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق وبنسبة 1% منذ بداية العام حتى تاريخه لتصل إلى 7.5 مليار.



على السطرين 15 و16، بلغ إجمالي الودائع 5.5 مليار، أي زيادة بمقدار 80 مليون أو بنسبة 1% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي. ونلاحظ تحسناً في نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدينا حيث ارتفعت من 27.7% كما في نهاية الربع الرابع إلى 29.2% كما في نهاية الربع الأول. ويعكس النمو في هذه الحسابات هذا العام التوجه المتبع على مستوى النظام المصرفي بأكمله، ومع ذلك، فإن هذا النمو لدى بنك الخليج قد تجاوز نمو النظام المصرفي بشكل عام، مما يدل على أداء أقوى وقدرة أكبر للبنك على جذب تمويل منخفض التكلفة.

على السطر 17، ارتفع بند الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 17% مقارنةً بنفس الفترة العام الماضي، وبنسبة 39% منذ بداية العام حتى تاريخه، ويعزى السبب إلى حصول البنك على تسهيلات قرض مشترك غير مضمون طويل الأجل بقيمة 650 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول.

بالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.5% كما في نهاية الربع الأول حسبما هو موضح في السطر 24، أي أعلى بنسبة 0.3% عن العام الماضي. كما لا نزال نحتفظ بنسبة جيدة لإجمالي التغطية والتي تبلغ 305% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

والآن، بالانتقال إلى الصفحة رقم 6، يمكننا أن نرى في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 31 مارس 2025، بلغت المخصصات الإضافية 94 وهي تمثل نسبة 34% من إجمالي المخصصات.

بالنظر إلى الرسم الموجود أعلى الصفحة على اليمين، نجدون أن نسبة قروض المرحلة الأولى قد ارتفعت إلى 96.5% بينما انخفضت قروض المرحلة الثانية إلى 1.9%، وارتفعت قروض المرحلة الثالثة إلى 1.6%، وذلك مقارنةً بـ 31 ديسمبر 2024. ويعزى الارتفاع في المرحلة الثالثة بشكل أساسي إلى قطاع الأفراد.

يوضح الرسم الموجود في الجانب الأيمن السفلي من الصفحة التطور الزمني الحاصل في قروض المرحلة الثانية والثالثة، فنجدون أن نسبة قروض المرحلة الثانية قد انخفضت إلى 1.9% في الربع الأول من 2025 أما قروض المرحلة الثالثة فلا تزال منخفضة.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 7، في أعلى اليسار، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لدينا 14.9%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، علماً أن الشريحة الأولى لرأس المال لدينا تمثل بأكملها شريحة حقوق المساهمين.

[GBK Classification: PUBLIC]

في أسفل اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 17%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%. وكلا النسبتين غير شاملة الأرباح المحققة في الربع الأول 2025 وهي كذلك بعد احتساب توزيعات أرباح الأسهم عن العام 2024.

وقد انخفضت قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر للبنك، الموضحة في أعلى اليمين، بنسبة 2% منذ بداية العام حتى تاريخه.

في أسفل اليمين، بلغت نسبة الرفع المالي لدى البنك 9.4% كما في 31 مارس 2025، وهي أقل قليلاً من مستوى الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 البالغة 9.8%، ولكنها أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي المطلوب والبالغ 3%.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 8، يمكننا أن نرى النسب الرئيسية للسيولة. ويوضح الرسم على الجانب الأيسر المتوسط اليومي لنسبة تغطية السيولة ربع السنوية، والبالغ 313%، وعلى الجانب الأيمن، يمكننا رؤية نسبة صافي التمويل المستقر البالغة 111%. ولا تزال كلتا النسبتين أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 100%.

والآن، أترك المجال لدلال للبدء بفقرة الأسئلة والاجوبة.

دلال: شكراً ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فاذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة لذلك.

وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم، ثم سنحاول تجميعها حسب الموضوع.

(استراحة قصيرة)

والآن سنقوم بمناقشة الأسئلة.

دلال (س1): وردتنا بعض الأسئلة حول هوامش الفائدة. والأسباب الرئيسية للانخفاض والتوقعات للربع الثاني من العام؟ ديفيد؟

ديفيد (ج1): شكراً دلال. شهدنا في الربع الأول من العام بعض الضغوطات التي دفعت صافي هامش الفائدة إلى

الانخفاض. وكان هناك العديد من العوامل المتداخلة المؤثرة على الوضع. ولكنني سأبدأ بالعامل الأساسي وهو الانخفاض في عوائد الدخل التي تأثرت بشكل كبير بإعادة تسعير الأصول في كل من

[GBK Classification: PUBLIC]

محفظة الشركات والخزينة بسبب انخفاض أسعار الفائدة في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر. فقد انخفضت أسعار الفائدة 25 نقطة أساس للدينار الكويتي و100 نقطة أساس للدولار الأمريكي، وخلال السنة الماضية، شهدت محفظة الشركات نمواً لدى البنك بعكس محفظة الأفراد، وبالتالي فقد تحول مزيج الأصول بعيداً عن أنشطة قطاع الأفراد الذي يمتاز بهوامش ربحية أعلى وذلك نتيجة تباطؤ نمو السوق لهذا القطاع. كما شهد توزيع العملات في الميزانية العمومية ارتفاعاً في حصة الدولار الأمريكي خلال العام الماضي، وبالتالي، ارتفع حجم الأصول التي تأثرت بتخفيض سعر الفائدة 100 نقطة أساس. هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستويات أصول البنك غير المدرة للربح لدى بنك الكويت المركزي، وبالرغم من ذلك، نحن متفائلين بشأن إقرار قانون الدين العام الذي قد يوفر للبنوك فرصة توظيف السيولة في أصول أكثر ربحية.

والأمر الذي زاد من تفاقم هذه الآثار متعلق بانخفاض إيرادات الفوائد، وهو تغيير سلبي لا نتوقع أن يتكرر بالإضافة إلى تسجيل الجزء الأكبر من النمو في محفظة القروض محاسبياً في نهاية الربع على الرغم من قوة النمو في محفظة قروض البنك. لذلك، كانت الإيرادات الإضافية المسجلة من الفوائد الناتجة عن هذا النمو محدودة جداً خلال الربع، ولكنها بلا شك ستظهر وتتعاكس بشكل إيجابي خلال الربع الثاني بأكمله.

والآن انتقالاً إلى تكلفة التمويل، نرى تراجعاً في الربع الأول يُعزى إلى بطء وتيرة إعادة تسعير الالتزامات، في حين كان التراجع أقل حدة على جانب الدخل. وقد ساهم حصول البنك على قرض مشترك بقيمة 650 مليون دولار أمريكي في خفض نسبة القروض إلى الودائع عن مستوياتها المعتادة خلال فترة من الربع الأول، مما زاد الضغط على بند مصروفات الفوائد.

من الواضح أن معظم العوامل المذكورة أعلاه التي تحدثت عنها مسبقاً متعلقة بمسألة التوقيت، لذلك ما لم يحدث تخفيض آخر في أسعار الفائدة المرجعية، فإننا نتوقع للربع الثاني زيادة في صافي هامش الفائدة، الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي واضح على إجمالي الدخل وسيساهم في استعادة الربحية بشكل عام.

دلال: شكرا لك يا ديفيد.

دلال (س2): والآن، لدينا بعض الأسئلة حول المصروفات التشغيلية؟ ديفيد؟

ديفيد (ج2): ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 7%، أي ما يعادل 1.5 مليون، مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي. وكان الدافع الرئيسي وراء هذا الارتفاع هو بند "المصروفات الأخرى".

[GBK Classification: PUBLIC]



ومع ذلك، تمكنا من خفض التكاليف بمقدار 2.1 مليون أو 8% مقارنة بالربع الرابع من عام 2024 وذلك بعد تسجيل عدة تكاليف مرتبطة بأتعاب جهات استشارية مختلفة في إطار مشروع الاندماج مع بنك بوبيان الذي تم العدول عنه بداية هذا الربع. لذا، نرى أننا قادرون تماماً على التحكم بتكلفة الأنشطة المصرفية الأساسية المعتادة، علماً أن إجمالي مصروفات التشغيل قد عادت الآن إلى مستوياتها كما كانت في الربع الثالث من 2024. ومن الواضح أن نسبة التكلفة إلى الدخل قد ارتفعت في الربع الأول، ولكن هذا يُعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض هامش الربح. وكما ذكرت سابقاً، فأنا أتوقع أن يرتفع الهامش في الربع الثاني بالتزامن مع الاستقرار النسبي للتكاليف، وبالتالي، نتوقع تحسناً في نسبة التكلفة إلى الدخل عن المستويات الحالية.

دلال: شكرا لك يا ديفيد.

دلال (س3): وردتنا أسئلة حول التكلفة الائتمانية والتوقعات لهذا العام؟ ديفيد؟

ديفيد (ج3): شكرا دلال. بلغت التكلفة الائتمانية للربع الأول 10.1 مليون، مما يعني انخفاضاً بمقدار 1.3 مليون أو بنسبة 11% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وسبق أن ذكرت عدة مرات أن التكلفة الائتمانية للأفراد مرتفعة، وقد رأينا أن ذلك الارتفاع قد استمر خلال الربع الأول، حيث تركزت جميع تكاليف الائتمان تقريباً في الربع الأول بقطاع الأفراد. وكما ذكرت في لقاء الربع الرابع، نحن نتوقع أن تبقى التكلفة الائتمانية للأفراد مرتفعة لفترة من الوقت، ولا نزال عند رأينا بهذا الخصوص.

بالنسبة لقطاع الشركات، نحن في وضع ممتاز بعد المعالجة الشاملة للحسابات المورثة والمتعثرة التي قمنا بها في العام 2024. فإذا نظرنا إلى نسبة القروض المصنفة ضمن قروض المرحلة الثانية، نرى هذه النسبة قد انخفضت مجدداً حيث وصلنا الآن عند 1.9%، وهي أدنى نسبة على الإطلاق منذ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وكذلك أدنى نسبة في النظام المصرفي الكويتي ككل. وعليه، نحن راضون عن جودة الأصول لمحفظه الشركات.

أما بالنسبة للنظرة المستقبلية، فقد كانت توقعاتنا لتكاليف الائتمان لعام 2025 بأكمله في نطاق 60 إلى 70 نقطة أساس، وقد جاءت نتائج الربع الأول مقارنة للحد الأعلى من هذه النطاق. لذلك، على الرغم من أننا نعتقد أن تكاليف الائتمان للأفراد قد ترتفع لبعض الوقت، إلا أننا نعتبر توقعاتنا مناسبة بالنسبة للعام بأكمله.

[GBK Classification: PUBLIC]



دلال:

شكرا ديفيد.

دلال (س4): لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بنمو القروض؟ ديفيد؟

ديفيد (ج4):

شهدت محفظة القروض لدينا نمواً في الربع الأول من بداية العام حتى تاريخه بنسبة 2.8% ، أي ما يقارب 160 مليون، الأمر الذي يمثل انطلاقة قوية لهذا العام بالرغم من تسجيل معظم النمو في وقت متأخر من الربع الأول، الأمر الذي أثر على هامش الربح. وكما شهدنا في الفترات المرحلية الأخيرة، انحصر النمو بأكمله في قطاع الشركات. هذا، كما قمنا بإبرام المزيد من الصفقات المحلية بما أن التركيز الحالي للبنك هو التعامل المحلي.

ومع ذلك، لا يزال نمو قطاع الأفراد على مستوى القطاع المصرفي بطيئاً للغاية، ووفقاً لبيانات بنك الكويت المركزي، بلغ النمو 0.4% خلال الربع الأول من هذا العام. وبالنسبة للنمو بشكل عام، فقد حقق نسبة 1.4% خلال الربع الأول في القطاع المصرفي مقارنةً بنمو البنك البالغ 2.8%. وبذلك نكون قد حققنا نمواً يعادل ضعف النمو في القطاع المصرفي.

أما بالنسبة لتوقعاتنا للسنة المالية 2025، فقد توقعنا نمو محفظة القروض في متوسط خانة الأحاد، وما زلنا نعتقد ان ذلك قابلاً للتحقيق مع وجود فرصة حتى لتجاوز هذه التوقعات.

دلال:

شكرا لك يا ديفيد. سنتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

(استراحة قصيرة)

دلال:

أعتقد أننا قد غطينا غالبية الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم خلال اللقاء. إذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، بإمكانكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين الخاصة بنا على موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لذلك. شكرا جزيلاً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم. وبهذا نختم اللقاء لهذا اليوم.